



وثيقة معلومات المشروع صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات إجراءات الوقائية المتكاملة)

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 17 مارس/آذار 2018 | تقرير رقم: PIDISDSC23360



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع			
البلد	الرقم التعريفي للمشروع	الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد):	اسم المشروع
الضفة الغربية وقطاع غزة	P164412		مشروع التنمية المبتكرة للقطاع الخاص (P164412)
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	17 أبريل/نيسان 2018	31 مايو/أيار 2018	التمويل والتنافسية والابتكار
أداة التمويل	المقترض/المقترضون	هيئة إدارة التنفيذ	
تمويل المشروعات الاستثمارية	وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية	يتم التحديد بعد الاختيار على أساس تنافسي من قبل وزارة الاقتصاد الوطني	

الهدف الإنمائي للمشروع

تحسين الفرص الاقتصادية وزيادة تأسيس الشركات ودخول مجال أنشطة الأعمال أمام الأفراد والشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

التمويل (بالمليون دولار)

مصدر التمويل	المبلغ
تمويل خاص	13.00
التكلفة الكلية للمشروع	13.00

فئة تقييم التصنيف البيئي

جيم - التقييم البيئي غير مطلوب

القرار بعد استعراض المفاهيم والتصورات
المسار الثاني - أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. على الرغم من الانتعاش المبني القوي الذي جاء بعد حرب سنة 2014، تباطأ معدل النمو الاقتصادي بصورة كبيرة في سنة 2017. وأدت تدفقات المعونات الكبرى إلى الداخل من أجل إعادة إعمار غزة، والانتعاش القوي في معدلات الاستهلاك في الضفة الغربية إلى تمكين النشاط الاقتصادي من الانتعاش مع تحقيق معدلات نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغت 3.4% في 2015، وزاد هذا المعدل إلى 4.7% في 2016. وأيًا ما كان الأمر، تشير البيانات الأحدث عهدًا من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى تراجع معدلات النمو إلى 2.4% في 2017.¹

2. زاد عدد العاطلين عن العمل، ما يفرض مخاطر على السلام والاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووفق البيانات المأخوذة من المسح الاستقصائي لقوة العمل الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للربع الثالث من سنة 2017، بلغت معدلات البطالة 29% مقارنة بما بلغ 28% في الربع

¹ بناء على بيانات تخص الربع الثالث من سنة 2017.



الثالث من سنة 2016. وكان السبب في هذه الزيادة هو ارتفاع معدل البطالة في غزة إذ بلغ 47% في الربع الثالث من 2017 مقارنة بما بلغ 43% في الفترة نفسها من سنة 2016. وظل معدل البطالة ثابتاً عند 19-20% في الضفة الغربية. وهناك قضية أخرى أدت إلى زيادة معدلات البطالة - لا سيما بين الشباب - وهي إخفاق نظام التعليم في إحداث مواءمة بين المهارات التي يتم اكتسابها واحتياجات سوق العمل. ويبلغ معدل البطالة بين الخريجين الجدد (من التعليم العالي والتعليم الثانوي) 60%، وتبلغ مشاركة المرأة في قوة العمل 19%، وهو معدل منخفض بصورة ملحوظة حتى عند المقارنة بالمتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 22% في 2017، وهو أحد المعدلات الأكثر انخفاضاً في البلدان النامية.²

3. اتسمت مستويات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني بالتدني بنسبة 15% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة الماضية، وهي نسبة أقل بكثير من معظم الاقتصادات المتوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، تتركز هذه الاستثمارات في القطاع الأقل إنتاجية وأقل قابلية للتداول التجاري، ويشمل ذلك أنشطة التجارة الداخلية وأعمال الإنشاءات السكنية. ولم تتجاوز تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل التي ترتبط بصورة طردية مع النمو الإنتاجي 1% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية.

4. تمثل القيود الإسرائيلية المستمرة منذ أمد طويل على الحركة وسبل الوصول إلى الخدمات والموارد والتجارة معوقات مهمة أمام نشاط القطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل في الأراضي الفلسطينية. وإجمالاً، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التخفيف من القيود التي تفرضها حكومة إسرائيل من الممكن أن يزيد إجمالي الناتج المحلي بنسبة تصل إلى 36% في الضفة الغربية، و40% في قطاع غزة في 2025.³

5. يمثل مناخ أنشطة الأعمال المحلي الضعيف أحد المعوقات الكبرى أمام نشاط القطاع الخاص والتنمية، وذلك على الرغم من التحسينات التي يشهدها هذا المناخ. وتعاني الاستثمارات الإنتاجية من اختناق بسبب المناخ التنظيمي المشوش والمهترئ الذي يتأثر بسيطرة المصالح المكتسبة. وجاء تصنيف الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة 114 من بين 190 بلداً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018 - بتحسّن بلغ 26 درجة مقارنة بتصنيف 2017 (المرتبة 140). وعلى الرغم من أن توفير التمويل لا يعتبر أحد المعوقات أمام الشركات الكبرى، فإنه لا يزال تحدياً أمام المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات غير الرسمية. وتعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من انقطاع التيار الكهربائي وزيادة تكاليف الترتيبات الاحتياطية البديلة لتأمين الخدمات الأساسية الحساسة لا سيما في غزة.

السياق القطاعي والمؤسسي

6. تشهد ثقافة ريادة الأعمال نمواً في الضفة الغربية وقطاع غزة مع وجود بيئة أنشطة أعمال للشركات الناشئة تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى خلفية المشكلات المتعلقة بالحركة والانتقال والوصول إلى الموارد والخدمات الموجودة في قطاعات أخرى مثل الزراعة، يتجه المستثمرون في المراحل المبكرة إلى التركيز بصورة أكبر على الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا. وتشهد بيئة ريادة الأعمال - وهي مزيج من الثقافة والسياسات الداعمة والتمويل ورأس المال البشري وأسواق المنتجات والمساندة المؤسسية للشركات الناشئة - تطوراً وارتقاءً مع زيادة أعداد الشباب المتجه إلى مشروعات العمل الحر بوصفها مساراً مهنيّاً - لكن لا تزال القيود والفجوات الرئيسية في هذه البيئة تعمل على إعاقة القطاع الخاص عن تحقيق معدلات نمو كبيرة.

7. بناء على مشاورات مع أصحاب المصلحة في هذه البيئة - تم تسليط الضوء على العديد من الفجوات والقيود التي تعوق نمو مشروعات العمل الحر وريادة الأعمال. وتتسم جودة رأس المال البشري في بيئة ريادة الأعمال بأنها متدنية - يشمل ذلك مجموعة مهارات أصحاب مشروعات العمل الحر ورواد الأعمال ومهارات المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات الذين يقومون بأدوار وخدمات معاونة رئيسية. والتمويل متاح في هذه البيئة، لكن ليس على نطاق واسع، كما تتسم عملية التجهيز لتدفق الصفقات بأنها ضعيفة. وكما تحدد أثناء سلسلة مشروعات البنك الدولي الجارية والخاصة بالتمويل لإيجاد فرص عمل، هناك تمويل منظم في كل مرحلة من مراحل دورة المشروع الحر من مصدر واحد على الأقل، لكن في الغالب لا يكون هناك غير مصدر واحد. وتتسم أنشطة المستثمر الملاك بأنها غير منظمة كما أنها ليست متاحة للشركات الناشئة في المرحلة الأولى/المبكرة. ويعاني رواد مشروعات العمل الحر الفلسطينيون من محدودية سبل الوصول إلى أسواق المنتجات. وهناك العديد من العوامل التي تقيد وتكبل مسار التوسع أمام المشروعات للخروج من السوق الفلسطينية المحلية، وتشمل هذه العوامل المناخ الاجتماعي والسياسي، وضعف الشركات والروابط مع عناصر تسريع أنشطة الأعمال ومصادر التمويل، والمفهوم السائد أن المنتجات الفلسطينية ذات مستوى أدنى. وتتسم عملية تسجيل الشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها معقدة، وتتسغرق وقتاً طويلاً، وغير واضحة المعالم - لا يوجد نظام آلي لتسجيل الشركات وأنشطة الأعمال. وهناك الكثير من الشركات وأنشطة الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة تعمل بصورة غير رسمية وأحياناً من المنازل. ولا يتاح لرواد الأعمال الذين يعملون من المنازل - وكثير منهم نساء - الفرصة للعمل خارج المنزل نظراً للمعوقات التنظيمية الكبيرة التي تحول دون إضفاء الصبغة الرسمية عليها. ويؤدي عدم القدرة على إضفاء الصبغة الرسمية على المعاملات إلى تقييد حجمها ومعدلات نموها.

2 خطة العمل القطري للبنك الدولي في السنوات المالية 2018 - 2020 بشأن المساواة بين الجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيانات من مؤشرات التنمية العالمية 2016)

3 للمزيد من التفاصيل حول هذه التقديرات، يرجى زيارة الموقع التالي: <http://documents.worldbank.org/curated/en/952571511351839375/Prospects-for-growth-and-jobs-in-the-Palestinian-economy-a-general-equilibrium-analysis>



العلاقة بإطار الشراكة القطرية

8. تتسق هذه العملية جيداً مع إستراتيجية مساعدات مجموعة البنك الدولي للسنوات المالية 2018 – 2021 للضفة الغربية وقطاع غزة التي يتمثل هدفها العام في تهيئة الأوضاع التي تحفز القطاع الخاص وفي الوقت نفسه تحد من المخاطر التي تواجه المستثمرين الذين يستثمرون في بيئة هشة ويكتنفها عدم اليقين. وتم تحديد ملامح هذه الإستراتيجية الجديدة لمساعدات البنك الدولي - التي ناقشها مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي في ديسمبر/كانون الأول 2017 - بصورة مبكرة في عملية الصياغة التي قام بها رئيس البنك الدولي الدكتور كيم بعد زيارته للضفة الغربية وقطاع غزة التي بناء عليها أعطى توجيهات مفادها ضرورة أن يولي البنك الدولي أولوية للإجراءات التدخلية المبتكرة التي تركز على القطاع الخاص. وترتبط هذه العملية الخاصة بالتنمية المبتكرة للقطاع الخاص بصورة مباشرة بالركيزة الأساسية لإستراتيجية المساعدات، وهي تهيئة الظروف لزيادة استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص عمل، نظراً لأن هذه العملية ستتناول النواتج المقترحة لهذه الركيزة من خلال مساندة الإصلاحات الرامية إلى تهيئة بيئة من شأنها تحقيق النمو لاستثمارات القطاع الخاص وزيادة فرص العمل. ويتوافق كل نشاط من أنشطة هذه العملية مع كل مجال من مجالات المشاركة الخاصة بركيزة إستراتيجية المساعدات، وهي: (1) زيادة الروابط بالأسواق الإقليمية؛ (2) بناء المهارات اللازمة لتلبية احتياجات القطاع الخاص من سوق العمل؛ (3) إصلاح بيئة أنشطة الأعمال.

ج. الهدف الإنمائي المقترح

9. الهدف الإنمائي للمشروع: تحسين الفرص الاقتصادية⁴ وزيادة تأسيس الشركات ودخول مجال أنشطة الأعمال أمام الأفراد والشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

النتائج الرئيسية (وفقاً لمذكرة مفاهيم المشروع)

10. مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

- (1) الأفراد المستفيدون من تحسين الفرص الاقتصادية (العدد، والنسبة المئوية للنساء منهم)
- (2) الشركات المستفيدة من تحسين الفرص الاقتصادية وزيادة تأسيس الشركات ودخول مجال أنشطة الأعمال (العدد، والنسبة المئوية التي تملكها/تديرها نساء)

د. توصيف المفاهيم

11. مع وجود فجوات وقيود معوقة في بيئة ريادة الأعمال الخاصة بالاقتصاد الرقمي⁵، ويشمل ذلك في رأس المال البشري والتمويل وأسواق المنتجات والسياسات الداعمة والمساندة المؤسسية والربط⁶، سيساند البنك الدولي إجراءً تدخلياً من شأنه التخفيف من إخفاقات السوق المشار إليها. ويعتبر هذا المجال من المجالات التي تشهد نمواً على مستوى العالم حيث تتم الاستفادة من تطور واستغلال تقنيات البرامج والمنصات الرقمية، ويشمل ذلك أتمتة عملية تسجيل الشركات وأنشطة الأعمال. كما أن هذا المجال يتسم بكثافة المهارات ومستويات التعليم لكنه أقل كثافة من حيث رأس المال مقارنة بمجالات أخرى، كما يُحتمل أن يكون أقل تأثراً بالتحديات المادية الفريدة الخاصة بالنشاط الاقتصادي المرتبط بالتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويستفيد هذا المجال من المجتمعات الإقليمية للوصول إلى التقنيات المتقدمة على اعتبار أن هذه المجتمعات تمثل سوقاً محتملة للمخرجات الرقمية الوسيطة الفلسطينية (على سبيل المثال خدمات الترميز والاختبار والفحص، إلخ)، كما تمثل مدخلات لبناء بيئة ريادة الأعمال في فلسطين (من خلال التوجيه، وشبكات الربط مع الأسواق، وبرامج المستثمر الملاك، إلخ).

المكون 1. تنمية بيئة ريادة الأعمال

1. نمو شبكات الربط في البيئة الفلسطينية للشركات الناشئة
2. التخلص من معوقات تأسيس الشركات أمام رواد الأعمال

المكون 2. بناء مركز للتعبئة (الاستعانة بمصادر خارجية للتنفيذ) في غزة

⁴ تتضمن الفرص الاقتصادية تيسير فرص الوصول إلى الموارد، على سبيل المثال، (1) التمويل؛ (2) الأسواق؛ (3) خبراء التوجيه؛ (4) المهارات؛ (5) فرص العمل؛ (6) تسهيل وتيسير إجراءات تسجيل الشركات وأنشطة الأعمال بصورة رسمية

⁵ الاقتصاد الرقمي مصطلح يشير إلى جميع العمليات والمعاملات والتفاعلات والأنشطة الاقتصادية التي تقوم على التكنولوجيات (التقنيات) الرقمية. ولما كان الأمر كذلك، من المرجح أن يدخل في هذا المجال جميع الشركات والقطاعات التي تستخدم هذه التقنيات، وذلك على الرغم من أنه غالباً ما يركز على نماذج أنشطة الأعمال المستندة إلى شبكة الويب أو المدعومة بشبكة الويب.

⁶ يشير الربط إلى قوة الشبكة الخاصة بأصحاب المصلحة في مجال ريادة الأعمال عبر ودخل مجموعات مختلفة من بيئة أنشط الأعمال (على سبيل المثال، الضفة الغربية، وغزة، والمجتمعات الفلسطينية والعربية المجاورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والفلسطينيين في المهجر في الولايات المتحدة، وبلدان الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، إلخ).



المكون 3. إدارة المشروع

الإجراءات الوقائية

أ. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

ب. قدرة المقترض المؤسسية المتعلقة بسياسات الضمانات الوقائية

لا ينطبق

ج. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

هيلين شهرياري، خبيرة الإجراءات الوقائية الاجتماعية
زياد أبو حسنين، خبير الإجراءات الوقائية البيئية

د. السياسات التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)	لا	
الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)	لا	
الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)	لا	
مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)	لا	
الموارد الثقافية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	لا	
الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	لا	
إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	لا	
سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)	لا	
المشروعات على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)	لا	
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)	لا	

ه. خطة إعداد السياسات الوقائية

الموعد المبدئي المستهدف لإعداد وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات إجراءات الوقاية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع

18 أبريل/نيسان 2018



الإطار الزمني لإجراء واستكمال الدراسات المتعلقة بالإجراءات الوقائية التي قد يقترضها الأمر. يجب تحديد أي دراسات معينة ومواعيد إجرائها في وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات إجراءات الوقاية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع

لا ينطبق

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

ميريلا - لوليا كوجوكارو، وعلي أبو كميل، وكريم أوليد بلعياشي
أخصائي أول في شؤون القطاع الخاص

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية

هيئات إدارة التنفيذ

يتم التحديد بعد الاختيار على أساس تنافسي من قبل وزارة الاقتصاد الوطني

يُحدد لاحقاً

يُحدد لاحقاً

abc@123.com

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

ميريلا - لوليا كوجوكارو، وعلي أبو كميل، وكريم أوليد بلعياشي

رئيس (رؤساء) فريق العمل:



اعتمدها:

19 مارس/آذار -2018	جان دنيس بيسي	مدير قطاع الممارسات
23 مارس/آذار -2018	رانجانا موخيرجي	المدير القطري: